تكنولوجيا المعلومات

تم إطلاق رؤية «التنمية الاستراتيجية بمصر ٢٠٣٠» فى نهاية فبراير ٢٠١٦ والتي تهدف إلى وضع خارطة الطريق في المحاور الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ومن أهدافها أن تكون مصر من ضمن أكبر ٣٠ دولة في العالم بحلول عام ٢٠٣٠.

تشتمل الرؤية على عدة محاور تتضمن « التنمية الاقتصادية، الطاقة، المعرفة والابتكار والبحث العلمي، الشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية، العدالة الاجتماعية، الصحة، التعليم والتدريب، الثقافة، البيئة، التنمية العمرانية، وآليات المتابعة والتقييم. تلعب تكنولوجيا المعلومات دورا رئيسيا تعتمد عليه هذه الرؤية وأوردت «تكنولوجيا المعلومات» ٦٥ مرة في ملف الرؤية. تأتى استراتيجية قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ضمن المحور الأول للرؤية وهو «التنمية الاقتصادية».

عرضت الرؤية أهم التحديات التي تواجه القطاع كالاتي:

- ضعف بيئة الأعمال المحفزة والجاذبة للاستثمارات المحلية والأجنبية.
- عدم انتشار الثقافة الرقمية وضعف منظومة التجارة الإلكترونية والربط مع شبكة البريد.
- ضعف المحتوى الرقمي العربي وتضاؤل نسبة وجوده.
- عدم ملائمة البيئة القانونية والتنظيمية للاحتياجات التكنولوجية المتطورة مثل قوانين حماية حقوق الملكية الفكرية
- وإجراءات تحكيم الاستثمار الدولي.
- ضعف الإنفاق الحكومي على توطين الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
- ضعف ترتيب م ر بالنسبة لمؤشر e-friction ، والذي يقيس العوامل التي تحول دون الوصول إلى الانترنت واستخداماته، الأمر الذي يحد من تعظيم الاستفادة من الاقتصاد الرقمي.

ثم تم عرض لسياسات التنمية الاقتصادية حتى عام٢٠٣٠ على مستوى قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وهي:

- دمج تكنولوجيا المعلومات في القطاعات الاقتصادية المختلفة لزيادة كفاءة تلك القطاعات وانتاجيتها.
- فتح أسواق جديدة أمام صناعة تكنولوجيا المعلومات وصناعة الإلكترونيات ودعم صادراتها.
- تعظيم الاستفادة من الاتفاقيات التجارية الموجودة حاليًا مع الدول الأفريقية والأوروبية والولايات المتحدة لدعم صناعة تكنولوجيا المعلومات وزيادة حجم التجارة.
- تحرير أسعار خدمات الاتصالات في مصر لتعظيم وتحقيق رفاهة المستهلكين.
- توفير خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بأسعار مخفضة للمناطق الفقيرة والمهمشة.
- تحقيق مزيد من التفعيل لقوانين حقوق المستهلك.
- وضع وتفعيل قوانين الخصوصية والملكية الفكرية.

وفيا يلي عرض لبعض البرامج والمشروعات التي من شأنها النهوض بقطاع الاتصالات لتحقيق التنمية الاقتصادية المستمرة

كما وردت في الرؤية الاستراتيجية لمصر ٢٠٣٠:

١. تحويل مصر إلى محور رقمي عالمي

وصف المشروع: الاستفادة من مختلف الأصول الوطنية لوضع مصر كمركز رقمي عالمي، مع التركيز عى ثلاثة مجالات

تعظم الاستفادة من الكابلات البحرية، وخدمة مشروع تنمية قناة السويس، والاستفادة من وادي التكنولوجيا.

العناصر الأساسية للمشروع:

– تنمية الصناعة المصرية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتصبح م ر ممرًا رقميًا عالميًا بهدف زيادة مساهمة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في معدل نمو الناتج المحي

– النهوض بصناعة التعهيد في مختلف محافظات الجمهورية عن طريق إنشاء مراكز اتصال بقيمة إيجارية منافسة وجودة خدمات عالية للشركات العالمية ومن خ ال إنشاء المنطقة الاستثمارية التكنولوجية لتصدير خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالمعادي.

– زيادة عدد الكفاءات البشرية التي تساهم في تنمية محور قناة السويس) وادي التكنولوجيا(من خلال التخصصات التكنولوجية الحديثة وتطبيقاتها من ١٧ ٪ إلى ٤٠ ٪ من إجمالي خرّيجي جامعات الإقليم بنسبة تشغيل لا تقل عن ٨٠ ٪ بحلول عام ٢٠١٨ وزيادة نسبة الخرجين في التخصصات التكنولوجية الحديثة وتطبيقاتها إلى ٦٠ ٪ بحلول عام ٢٠٣٠ .

– طرح مشروعات قومية عملاقة مثل مشروع ميكنة السجل العيني العقاري، وعدادات المياه الذكية، ومكينة المحاكم.

– الترويج للتجارة الالكترونية من خ ال توفر بيئة تمكينيه وتشريعية، وتوفير بنية أساسية للسداد الالكتروني وطرح أنظمة دعم المشروعات الصغرة والمتوسطة ورواد الأعمال لزيادة حجم أعمالهم على الإنترنت بهدف زيادة النسبة المتوقعة من التجارة الالكترونية في السوق المحي لتبلغ ٧٪ من إجمالي التجارة الالكترونية خلال عام ٢٠١٥ / ٢٠١٦ ، و ١٢ ٪ بحلول عام.٢٠١٨

– إنشاء مركز عالمي لتقديم خدمات الاتصالات المتعلقة بالكابلات البحرية.

– إنشاء منطقة حرة لخدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

– تأسيس شركات لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنطقة الحرّة.

– تطوير نماذج للحوافز وبناء القدرات البشرية.

– إنشاء مراكز البيانات الضخمة ومرافق الحوسبة السحابية والاستضافة.

– تأسيس شركات وسائط الإعلام الرقمية، وشركات صناعة المحتوى الرقمي.

– دعم البحث والتطوير والابتكار في قطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

– توفير البنية التحتية والمعلوماتية لتنمية القطاعات الأخرى) الملاحة- الشحن- الخدمات اللوجستية، الطاقة ..الخ(.

٢. المشروع القومي للإنترنت فائق السرعة

وصف المشروع: نشر خدمات النطاق العريض في مصر من خلال تعزيز الشبكات والخدمات وذلك من خلال تطوير مزيج من الحزم التنظيمية والاستثمارية خلال الأربع سنوات القادمة، حيث تعت ر خدمات النطاق العريض محرك رئيسيي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية تطلبه العديد من قطاعات الدولة. ويعد هذا الم روع ذو تكلفة متوسطة.

العناصر الأساسية للمشروع:

– انتشار الإنترنت فائق السرعة بنسبة ١٠ ٪ يؤدي إلى زيادة في الدخل القومي في المجتمعات ذات الدخل الاقتصادي الصغر والمتوسط بنسبة ١,٣٨ ٪) ٥٠ ألف فرصة عمل(.

– تطوير البنية الاساسية المطلوبة.

– المساهمة الحكومية في مشروعات وخدمات النطاق العريض.

٣. بناء مجتمع رقمي لدعم وتعزيز الكفاءة والشفافية لكافة المؤسسات

وصف البرنامج : بناء نظام بيئي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات يساعد على بناء مجتمع رقمي تستخدم فيه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدفع التنمية المستدامة ورفع كفاءة وشفافية المؤسسات الحكومية والخاصة وتقديم خدمات الكترونية عالية الجودة لخدمة المواطنين خلال الخمس سنوات القادمة. هذا بالإضافة إلى وضع منصة رقمية وطنية لضمان التكامل السلس بين مختلف النظم وقواعد البيانات الحكومية فضلاً عن الانفتاح على الخدمات المقدمة من القطاع الخاص، مع وضع الضمانات اللازمة لحماية الحقوق والحريات والحفاظ على المصالح العليا للوطن. ويعد هذا المشروع ذو تكلفة متوسطة.

العناصر الأساسية للبرنامج:

– تكامل النظم الحكومية لتقديم الخدمات الالكترونية المعقدة وإتاحتها للأشخاص ذوي الإعاقة.

– إتاحة الخدمات (الرقمية الحكومية وغير الحكومية (بأسعار معقولة وتوفير قنوات اتصال واستخدام سهلة.

– زيادة نسبة قبول استخدام الخدمات الالكترونية بين المواطنين والموظفين.

– تطوير نظام الحوكمة للمؤسسات والهيئات الحكومية وغير الحكومية.

– تطوير هيكلة المؤسسات الوطنية.

– تنفيذ وتطبيق الخدمات الرقمية.

٤. إنشاء المناطق التكنولوجية

وصف المشروع: تأسيس نظام بيئي قادر على إنشاء مجتمع معرفي، صديق للبيئة وتوفر جو مميّز لتشجيع الاستثمار وتعزيز مكانة مصر العالمية وزيادة حصيلة الصادرات التكنولوجية وزيادة قدرتها التنافسية، ودعم التنمية الاقتصادية في المحافظات. وذلك من خلال إنشاء سلسلة من المناطق التكنولوجية في جميع أنحاء مصر باعتبارها بيئة جاذبة للشركات المحلية والإقليمية والمستثمرين للعمل في مختلف المدن العمرانية خ ال الخمس سنوات القادمة.

ومن المتوقع أن يساهم إنشاء تلك المناطق في تقليل الهجرة الداخلية من المحافظات للقاهرة من خلال توفر الآلاف من فرص العمل في العديد من القطاعات في المحافظات خارج القاهرة الكبرى. ويعد هذا المشروع ذو تكلفة متوسطة.

العناصر الأساسية للمشروع:

– إعداد دراسات الجدوى والأعمال لكل المناطق التكنولوجية.

– إعداد وإنشاء الشركة التي سوف تدير بناء وتطوير المناطق التكنولوجية.

– الشراكة مع القطاع الخاص.

– تخطيط وتأسيس وتنفيذ المرحلة الأساسية في جميع المناطق التكنولوجية.

– تصميم وتنفيذ استراتيجية للتسويق.

– إدارة المرافق والبنية التحتية للمناطق التكنولوجية.

٥. تطوير الحوسبة السحابية

وصف البرنامج: تمكن ودعم الاعتقاد على الحوسبة السحابية في القطاع الحكومي لتعزيز أدائها وتخفيض التكاليف، بالإضافة إلى تشجيع نموذج القطاع الخاص، وبناء قاعدة لتطوير النظام البيئي للسحابة العامة، والتي ستدعم بدورها الشركات المحلية. ويعد هذا المشروع ذو تكلفة متوسطة.

العناصر الأساسية للبرنامج:

– تنمية السياسة الأولية للسحابة الحكومية وإجراءات الحوكمة السحابية.

– توحيد مراكز البيانات.

– تطوير الإطار المعماري.

– تطوير وتطبيق.EG- Cloud

– اللائحة العامة السحابية.

– بناء ونشر الخدمات السحابية العامة.

٦. تطوير صناعة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

وصف البرنامج: تطوير صناعة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بهدف زيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي وقدرتها على توليد فرص عمل جديدة.

العناصر الأساسية للبرنامج:

– توفير التمويل المناسب.

– تطوير قدرات الشركات.

– العلامات التجارية والانتشار في الأسواق.

٧. تصميم وتصنيع الإلكترونيات

وصف البرنامج: تعزيز صناعة الإلكترونيات في م ر من خلال التركيز على قطاعين رئيسيين وها تصنيع الأجزاء الإلكترونية الصلبة وشركات النظم واللذان يعتمدان على الابتكار والتكنولوجيا وقطاع الخدمات الصناعية الالكترونية الذي يتسم بكونه كثيف العمالة وقادر على توليد فرص عمل جديدة.

العناصر الأساسية للبرنامج:

– إنشاء مراكز التميز والابتكار.

– الاستثمار الأجنبي المباشر.

– تنمية الأسواق المحلية والإقليمية.

– زيادة العائد من صناعة الالكترونيات إلى ١٠ مليار دولار أمريكي بحلول عام ٢٠٢٠ و ٨٠ مليار دولار أمريكي بحلول عام ٢٠٣٠.

– جذب المصنعين إلى المناطق الاقتصادية الخاصة.

– تنمية وتطوير الاتفاقات التجارية مع أوروبا وأفريقيا في هذا المجال.

– دعم شركات ASIC القائمة ووضع برنامج لتحفيز الصادرات.

– توفير آليات التمويل وحوافز لجذب الاستثمار.

٨. تنمية الريادة والأعمال

وصف البرنامج: الاستفادة من الطاقات الإبداعية لدى المصرين وتوظيفها لضمان النمو الاقتصادي. يهدف المشروع إلى إنشاء عدد كبر من الشركات والمشروعات الصغرة والمتوسطة وتوفر فرص عمل. كما يركز المشروع على أهمية التعاون والتكامل بن الحكومة والصناعة والمواطن لتعزيز النمو الاقتصادي على المدى الطويل. حيث أن النمو الاقتصادي القائم على الابتكار والابداع يجلب المزيد من فرص العمل ما يحسن نوعية الحياة لجميع المواطنين المصرين.

العناصر الأساسية للبرنامج:

– بناء القدرات من خلال التعليم والتدريب.

– تطوير مراكز الابتكار.

– تطوير منهجيات التمويل المختلفة.

– تطوير برامج الشراكة.

– تشجيع الابتكار وريادة الأعمال.

– تطوير الابتكار ونظم إدارة حقوق الملكية الفكرية في الشركات الصغيرة والمتوسطة.

كما انه في قراءتنا لباقي محاور الرؤية نجد ان قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ورد كثيرا مما يدل على تركيز الرؤية على هذا القطاع الهام، فعلى سبيل المثال نجد انه في عرض المحور الثالث من الرؤية وهو «المعرفة والابتكار والبحث العلمي» وفى قراءة للوضع الحالي تم ذكر «ويُعد قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في مصر من القطاعات المُحركة والمُحفزة للمعرفة والابتكار. وقد بلغ معدل نمو عدد شركات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في مصر حوالي ١٣,٥ ٪ سنوياً. وقد نجح هذا القطاع في أن يحقق معدلات نمو مطردة، ما استدعى سرعة تطوير البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات في البلاد وزيادة عدد خريجي كليات الهندسة وتكنولوجيا المعلومات».

وكذلك نجد أن نسبة كبيرة جدا من برامج التطوير ومؤشرات قياس الأداء لجميع محاور الرؤية الاستراتيجية تعتمد على قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات اما كجهة مسئولة أو كجهة مساندة أو مشاركة.